

بسم الله الرحمن الرحيم



المملكة الأردنية الهاشمية

"تجربة هيئة مكافحة الفساد في مجال الوقاية"

تتجلى أهمية الوقاية من الفساد، باعتبارها أحد أهم العناصر الواجب توافرها ضمن عملية مكافحة الفساد والحد من مظاهره، هي إضعاف فرص النمو للبيئة المواتية التي تمكن الفساد من الانتشار والتوسع بالإضافة إلى الحد من تكاليفه المالية والإدارية الباهظة على الاقتصاد والمجتمع.

وقد أفردت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فصلاً خاصاً للتدابير الوقائية بهدف تشجيع الدول الأطراف في الاتفاقية على إرساء وترويج ممارسات فاعلة تستهدف منع الفساد، وذلك من خلال وضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد، تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة.

وركزت هيئة مكافحة الفساد في الأردن على إنجاح هذا العنصر من خلال مجموعة من السياسات والأدوات التي من شأنها في نهاية المطاف أن تقلص حجم البيئة التي تمكن الفساد من الانتشار. وقد شملت هذه الأدوات مجموعة من الأبعاد تنوعت بين الدراسات والأبحاث التي تهدف إلى التعرف على مظاهر ومكامن وأشكال الفساد في الأردن، بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي والتعليم والتنقيف والمشاركة المجتمعية بهدف خلق بيئة تدعم قيم النزاهة والشفافية والمساءلة، وتناهض أية ثقافة متسامحة مع الفساد.

وقد عمل الأردن، ومن خلال هيئة مكافحة الفساد، على ترويج وتدعيم التدابير الوقائية الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع وذلك من خلال:

أولاً: التشريعات والإجراءات العمل:

- تمت دراسة بعض التعليمات الداخلية النافذة لعدد من المؤسسات الوطنية، وذلك لغايات التدقيق، وضمان الالتزام بإجراءات العمل ومطابقتها للتشريعات النافذة، من خلال تشكيل لجان من داخل الهيئة للمتابعة الميدانية والوقوف على أية مخالفات أو تجاوزات واقتراح آليات معالجتها لتتسجم وأسس الوقاية من الفساد.
- كما قامت الهيئة بإعداد مشروع قانون معدل لقانون هيئة مكافحة الفساد تضمن الإشارة إلى العديد من الأمور التي تتعلق بمنح الهيئة صلاحيات إنفاذ القانون إضافة إلى بعض المواد المرتبطة بتشجيع المبلغين والمخبرين على الإبلاغ عن قضايا الفساد من خلال توفير الحماية اللازمة وتقديم المساعدات المادية لهم ولعائلاتهم.
- تم وقرار من رئيس الوزراء تشكيل اللجنة التنسيقية العليا للإشراف على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. حيث ضمت اللجنة مجموعة من الوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وقد تم إنجاز مجموعة من المحاور كمرحلة أولى وهي:
 - ❖ تطوير برامج وسياسات للوقاية من الفساد.
 - ❖ وضع دليل خاص لإجراءات العمل.
 - ❖ وضع دليل إرشادي لجميع الخدمات.
 - ❖ وضع معايير واضحة للتعيين والترقية.
 - ❖ تفعيل الالتزام بمدونات السلوك الوظيفي.

- ❖ تطوير آليات إسناديق تلقي الشكاوى من الموظفين ومتلقي الخدمة.
- تفعيل العمل بمدونة السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة، التي تضمن النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد والالتزام بالأخلاقيات الوظيفية العامة والمهنية.
- إصدار تقارير دورية من أجل اطلاع الرأي العام على مخاطر الفساد في المؤسسات الوطنية وإنجازات هيئة مكافحة الفساد في مكافحة الفساد والوقاية منه.

ثانياً: الدراسات والأبحاث:

- صممت الهيئة على توجيه البحث العلمي ودعم الأنشطة البحثية والعلمية في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، وحث الأكاديميين على إعداد الدراسات والبحوث في هذا المجال. فقد تم بهذا الخصوص وبالتعاون مع الجامعة الأردنية عقد مؤتمر بعنوان "الفساد وآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، والذي ركز على توضيح ووصف الفساد بجميع أشكاله وكشف مواطنه للحد من انتشاره والوقاية منه في المجتمع.

وقد عطل المؤتمر مجموعة من المحاور تناولت ما يلي:

- المحور الاقتصادي والمالي.
- المحور الاجتماعي.
- المحور الإداري والمؤسسي.
- المحور القانوني.

ثالثاً: التوعية والتثقيف:

إن من أهم الإجراءات الوقائية في مكافحة الفساد توعية المواطنين بأثاره المدمرة على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي هذا المجال فقد ركزت الهيئة على التعاون مع المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني في سبيل إيجاد بيئة مجتمعية تنبذ الفساد والمفسدين من خلال بيان أثر الفساد السلبي على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتوعية المواطنين بضرورة العمل على اجتثاثه من المجتمع وتحفيز منابعه، هذا بالإضافة إلى العمل على تعزيز قيم النزاهة الوطنية والشفافية ونشر ثقافة مجتمعية تحارب الفساد من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

وقد عملت الهيئة في هذا المجال على ما يلي:

1. تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد والوقاية منه، وذلك من خلال توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع مجموعة من الجهات ذات العلاقة.
2. كما تم عقد مجموعة من الاجتماعات مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني مثل جمعية رجال الأعمال الأردنيين، وبعض الكتل النيابية في مجلس النواب الأردني، ومحوري وكتاب الأمانة في الصحف اليومية والأسبوعية، بالإضافة إلى الصحف الإلكترونية تم خلالها مناقشة إستراتيجيات ومهام الهيئة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه والتأكيد على دور هذه المؤسسات في تقديم الدعم والمساندة للهيئة حتى تستطيع القيام بواجبها.
3. تنشئة الجيل الجديد على مفاهيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد من خلال إدماج هذه المفاهيم ضمن مناهج التعليم الأساسي والجامعي. فقد تم تعديل منهاج الصف العاشر وإدراج مادة تتعلق بهيئة مكافحة الفساد تم فيها التعرف بنشأة الهيئة وأهدافها ومحاور عملها، هذا بالإضافة إلى إعداد مادة

- علمية تدرس حالياً ضمن مساق التربية الوطنية في الجامعة الأردنية تم فيها تعريف الفساد وآثاره المدمرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
4. عقد مجموعة من المحاضرات التوعوية وورش العمل استهدفت مجموعة من الشركاء الرئيسيين في مكافحة الفساد والوقاية منه.
5. عمل مسابقة مدرسية في مجال المقال والرسم الكاريكاتوري حول مكافحة الفساد ومعايير النزاهة الوطنية لطلبة المدارس وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في سبيل تعزيز المبادئ والممارسات الفضلى وخرسها في نفوس الطلبة.
6. التنسيق مع مؤسسة الإذاعة والتلفزيون و UNDP في إنتاج خمس حلقات إذاعية في مواضيع تتعلق بتعزيز قيم النزاهة العامة والأخلاق الحميدة ضمن برامج المؤسسة حيث تم استضافة عدد من رجال الدين (الإسلامي والمسيحي) للتعرف على رأي الأديان السماوية في قضية الفساد وأشكاله وآثاره السلبية على المجتمع ودورهم في تعزيز القيم الأخلاقية التي تنبذ الفساد والمفسدين، إضافة إلى الحديث عن دور المرأة في مكافحة الفساد وأثرها في تربية الأجيال على القيم الحميدة ومساندة الزوج وحضه على القيم النبيلة وتعزيز قيم النزاهة العامة.